البعد السياسي للتوازن الاستراتيجي بين مصر واسرائيل

د. السيد عليوه

المقصود ـ في الأصل ـ بالتوازن الاستراتيجي قدرة الدولة على اعداد قواها الشاملة، اعداداً كاملاً، بما يؤدي الى حالة الاستقرار، بحيث يضمن حماية غاياتها وقيمها الجوهرية وتأمين سيادتها وسلامة اراضيها. لكن هذا التعريف قد لا يكون دقيقاً في مناخ التسويات الدولية التي تعقب الصراعات الطويلة. فالعلاقات بين الدولتين المتعاديتين ـ بعد انهاء الحرب ـ تمرّ بعملية طويلة معقدة من الانفراج اولاً، ثم التقارب، ثم الاتفاق والتهدئة. وخلال ذلك كله، تتسم العلاقات بين البلدين بحالة من عدم الاستقرار الهادىء. لذا، قد يكون من المفيد التركيز على الحفاظ على التوازن الحركي الديناميكي، وهو حالة من التعادل الاستراتيجي ينطوي على درجات من التمايز والتباين بين كل الأطراف المعنية في المجالات العسكرية والجيوبوليتيكية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما انه توازن متعدد الطرف، أو ينبغي ان تسعى مصر الى جعله كذلك، بالعمل على مزيد من التنسيق مع الاطراف الاقليمية الاخرى، مثل الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وسلطنة عُمان والسودان ودول البحر الاحمر وحوض النيل.

على سبيل المثال، أشارت معظم التقارير الاستراتيجية الى تفوّق التوازن العسكري لصالح اسرائيل على حساب مصر بالذات في عدد الفرق المدرّعة (١١ فرقة لاسرائيل مقابل ثلاث لمصر)[١]. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الوضع العسكري المصري، حيث أصبح لها أربع فرق في العام ١٩٨٧، فان التوازن العسكري سوف يظل لصالح اسرائيل لسنوات عدة مقبلة، بسبب مجموعة من القيود الواردة على الامكانات المصرية. الا ان ذلك لا يعني ان اسرائيل تتمتع بتفوق مطلق في مجال التوازن الاستراتيجي الشامل، وبالاخص اذا أخذنا في الاعتبار الابعاد السياسية التي نفترض، هنا، انها تزود مصر ببعض عناصر القوة والمنعة.

وحتى نتمكن من تحليل أوضاع التوازن الاستراتيجي الشامل المصري/العربي ـ الاسرائيلي يلزم تحديد طبيعة الابعاد السياسية لذلك التوازن، وتتبّع التطورات الاستراتيجية في المنطقة وآثارها في التوازن، ثم رصد اشكال الخلل في التوازن السياسي الاستراتيجي، مع بيان القدرات الكامنة والمتاحة لمصر، وللدول العربية، وأخيراً التوصل الى مجموعة من التوصيات والاجراءات اللازمة لاصلاح ذلك الخلل الاستراتيجي المزدوج، حيث انه قائم بين مصر واسرائيل، وكذلك بين الدول العربية ككل، واسرائيل.